جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

الأسئلة الشائعة

للتقرير السنوي وملخص المجتمع

ما الفرق بين ملخص المجتمع والتقرير السنوي؟

التقرير السنوي: هو التقرير الذي يتضمن نتائج أعمال الجهاز خلال السنة المالية، ويرفعه رئيس الجهاز إلى جلالة السلطان مباشرة، كما يرسل نسخة منه إلى مجلس الوزراء ومجلسي الشورى والدولة.
وجدير بالذكر أنه إلى جانب التقرير السنوي، يرفع رئيس الجهاز إلى جلالة السلطان كذلك تقارير بالموضوعات والأمور ذات الأهمية الخاصة في أي وقت خلال السنة المالية، كما يعد الجهاز تقارير رقابية بعد انتهاء كل مهمة فحص يبلغ نتائجها الى الجهة محل الفحص ويُضَمن الجهاز أهم الملاحظات الواردة بها بالتقرير السنوي.

ملخص المجتمع : ملخص بما تضمنه التقرير السنوي للجهاز ،ويتسم بالتنوع في عرض نتائج أعمال الجهاز الرقابية فضلا عن تضمينه إحصائيات تتعلق بالمهام الرقابية والتقارير الصادرة عنها، وأبرز موضوعات خطة الفحص السنوية، والقيمة المضافة المباشرة لأعمال الجهاز، وكذلك جهود الجهاز المتصلة بتعزيز النزاهة والتي يندرج ضمنها المخالفات المالية والإدارية التي تعامل معها الجهاز، وأمثلة على الأحكام القضائية الصادرة بالإدانة، وإحصائيات الشكاوى والبلاغات، ودراسة التشريعات المالية، والتوعية وتعزيز النزاهة، وجهود الجهاز في مجال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

يلاحظ أن التقرير السنوي للجهاز يتم رفعه قبل نهاية السنة المالية التالية. . هل هناك مبررات تستدعي قيام الجهاز برفع تقريره السنوي إلى جلالة السلطان - حفظه اللّٰه - في السنة المالية التالية وليس في ذات السنة لنتائج أعماله؟

يباشر الجهاز مهامه الرقابية على الجهات المشمولة برقابته وفق خطة سنوية يعتمدها رئيس الجهاز، حيث تتضمن هذه الخطة مجموعة من المهام الرقابية التي تنفذ خلال السنة المالية، فإن رفع التقرير السنوي في ذات السنة لن يعكس بصورة شاملة وكاملة نتائج أعمال الجهاز لتلك السنة.

علاوةً على ذلك، فإن أعمال الجهاز المرتبطة بمهام الفحص لا تنتهي بمجرد الانتهاء من تنفيذ المهمة الميدانية، إذ تتبعها إجراءات لاحقة تستغرق فترة زمنية لاستكمالها بالتنسيق مع الجهات المشمولة برقابة الجهاز، وتشمل هذه الإجراءات قيام الجهاز بإبلاغ الجهة محل الفحص بنتائج الملاحظات والتوصيات، لتقوم بدورها بدراسة تلك الملاحظات وإبداء مرئياتها حولها. وبعد ذلك، يتم التنسيق بين الجهاز وتلك الجهات لوضع الآليات المناسبة لتنفيذ التوصيات.
ونظرًا لما تتطلبه هذه المراحل من وقت وجهد، فقد منح القانون الجهاز مساحة لرفع تقريره السنوي قبل نهاية السنة المالية التالية، وذلك لضمان أن يعكس التقرير النتائج النهائية لأعمال الجهاز متضمناً الموقف النهائي بشأنها.

ومن جانب آخر، يتضمن التقرير للجهاز نتائج مراجعة وفحص الحساب الختامي للدولة، الذي تنتهي وزارة المالية من إعداده عادةً في الربع الأول من العام التالي، ولهذا فقد تم منذ 2022 مواءمة موعد رفع التقرير السنوي للجهاز ليكون في شهر يونيو من كل عام، بما يتناسب مع موعد رفع مشروع الحساب الختامي للدولة، كون نتائج فحص الجهاز للحساب الختامي تُعد جزءاً أساسياً من التقرير السنوي، وبما يحقق الأهداف المرجوة منه.

هل ينتهي دور الجهاز بتسجيل الملاحظات وإبلاغ الجهات المعنية؟

بعد الانتهاء من مرحلة تنفيذ مهمة الفحص وإرسال التقرير للجهة محل الفحص، ينتقل الجهاز إلى مرحلة المتابعة، فيقوم الجهاز بمتابعة موقف تنفيذ الجهة لتوصياته الواردة بالتقرير، وقد أنشأ الجهاز دائرة مختصة لمتابعة تنفيذ التوصيات بالتنسيق مع الوحدات الرقابية المعنية، وتحتفظ الدائرة بقاعدة بيانات بكافة الملاحظات وما اتُّخذ بشأنها من إجراء وتحديث الموقف أولا بأول.

أما فيما يتعلق بالمخالفات المالية والإدارية التي تشكل جرائم أو شبهات جنائية فيقوم الجهاز بإجراء جمع الاستدلالات بشأنها بالتنسيق مع الجهات المختصة، ثم المتابعة مع الادعاء العام والمحاكم المختصة بعد ذلك، كما أعطى القانون للجهاز الحق في التظلم من قرارات الحفظ التي يصدرها الادعاء العام بشأن المخالفات المالية والإدارية التي تشكل جرائم أو شبهات جنائية.

كيف تتم مرحلة تنفيذ الاسترداد؟

تتم متابعة تنفيذ توصيات الجهاز من قبل الجهات المشمولة بالرقابة وعلى وجه الخصوص الملاحظات ذات الصلة باسترداد وتحصيل المبالغ المستحقة حيث تقوم الجهة بموافاة الجهاز بمؤيدات المبالغ التي تم تحصيلها.

بعد أن يتم استرداد المبالغ، ماهي الجهة التي تتحصل على هذه الأموال وما هو مصيرها؟

يتم تقييد هذه المبالغ كإيرادات في موازنة الجهة ويتم تحويلها لوزارة المالية حسب النظم المعمول بها بشأن الإيرادات العامة للدولة وفق القانون المالي ولائحته التنفيذية.

ماذا بعد نشر ملخص المجتمع؟

يستمر الجهاز في متابعة تنفيذ توصياته بما تشتمل عليه من مقترحات تتصل بتحسين إجراءات العمل وتطوير الأداء وتحصيل المبالغ المستحقة للموازنة العامة للدولة وذلك من خلال المتابعة الدورية لما تقوم به الجهات المشمولة برقابته في هذا الشأن، مع استمرار تنفيذ خطة الفحص للسنة الجارية إلى جانب اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الشكاوى والبلاغات، حيث يشكل مجموع هذه الأعمال منظومة العمل الرقابي التي يصدر عنها التقرير السنوي التالي وملخص المجتمع المنبثق عنه، كما تتم الإشارة إلى ما تم إنجازه بشأن استكمال تنفيذ توصيات الجهاز وتحصيل المبالغ المستحقة الواردة في التقارير السابقة.

ما الفرق بين التوجّه إلى المحاكم، وتقديم الشكاوى والبلاغات لدى جهاز الرقابة المالية الإدارية للدولة؟

إن التقاضي هو حق دستوري تكفله الدساتير وكفله النظام الأساسي للدولة، ويمكن لكل ذي مصلحة أن يتقدم إلى القضاء للمطالبة بحق من حقوقه، وبالتالي يتم التوجّه للمحاكم لرفع الدعاوى الإدارية لمراجعة القرارات الإدارية أو للمطالبة بحقوق أو تعويضات وفق القانون وبحسب المواعيد المقررة لذلك، أما التقدم لدى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة فيكون لتقديم شكاوى وبلاغات تتعلق بمخالفة الجهات المشمولة برقابته للقوانين والأنظمة المعمول بها أو الإهمال أو التقصير في أداء واجبات الوظيفة العامة أو المساس بالمال العام بما لا يتعارض مع اختصاص الجهات القضائية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، علماً بأن الجهاز يقوم بحفظ الشكاوى والبلاغات التي سبق الفصل فيها من قبل القضاء أو إذا كانت منظورة أمامه.

كيف يتصرف جهاز الرقابة في الشكاوى والبلاغات التي ترد إليه؟

يتولى الجهاز فحص الشكاوى والبلاغات الواردة إليه بحسب الأهمية الموضوعية ووفقا لخطة الفحص المعتمدة، وللجهاز الرد على مقدم الشكوى أو المبلغ بالطرق الملائمة متى ما تعلقت بحق من حقوقه، كما يمكن للجهاز أن يبلغ نتيجة فحص الشكاوى والبلاغات الواردة إليه للمختصين بالجهات محل الشكوى أو البلاغ ويتابع تنفيذ توصياته طبقاً للآلية المتبعة، علما بأنه لا يجوز إطلاع غير ذوي الاختصاص على هذه النتائج والتوصيات، كما لا يجوز الإفصاح عن اسم مقدم الشكوى أو المبلغ إلا إذا كانت الشكوى أو البلاغ يتعلق بحق من حقوقه.

مصطلحات تخصصية ترد في ملخص المجتمع

المبالغ المحصلة:

مبالغ مستحقة طرف الغير بموجب القوانين واللوائح المعمول بها ساهم الجهاز بالتنسيق مع الجهات المشمولة برقابته بالمطالبة بها وتحصيلها، ومن الأمثلة على ذلك الضرائب والرسوم المستحقة على بعض الشركات والتي لم تلتزم بسدادها إلى الجهة المختصة.

المبالغ المستردة:

مبالغ صرفت الى الغير بدون وجه حق وبدون سند قانوني، طالب الجهاز الجهات المشمولة برقابته باستردادها. وتم استرجاعها وقيدها في إيرادات الجهة الحكومية. ومن الأمثلة على ذلك صرف مبلغ بالزيادة إلى مقاول أو مورد أو صرف دفعة مالية دون أن يقابلها إنجاز للعمل.

ضريبة الخصم من المنبع:

ضريبة تُفرض على أنواع معينة من الدخل الذي يتحقق في سلطنة عمان لأي شخص أجنبي ليست له منشأة مستقرة فيها مثل الأتاوى، مقابل إجراء البحوث والتطوير ومقابل استخدام أو الحق في استخدام برامج الحاسب الآلي والأتعاب مقابل الإدارة أو أداء الخدمات وتوزيعات أرباح الأسهم والفوائد لمدة خمس سنوات.

مؤيدات التحصيل:

هي المستندات الرسمية التي تثبت توريد المبالغ المستردة والمبالغ المحصلة في حساب الجهة وتتمثل في سندات التوريد التي يتم التحقق من مطابقتها لقوائم الحسابات الخاصة بالجهة.

StateAuditOman

StateAudit_Oman

قناة الواتساب

#نزاهة_وطن
#NATIONAL_INTEGRITY
#ملخص_الرقابة_للمجتمع
#SAI Community Brief

NATIONAL INTEGRITY

رؤية عمان 2040